L

E/1987/35
E/ESCWA/14/12

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الرابعة عشرة

٣١ آذار/مارس ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ١٩٨٧

الملحق رقم ١٥

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٧

ملاحظـــات

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام

ويعني ايراد أحد هذه الرموز الإحالة الى وثيقـــة

من وثائق الامم المتحدة.

E/1987/35

E/ESCWA/14/12

87-0544

United Nations Publications

المحتويـــات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١	١
الفصـــل		
الأول - القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢ - ٣	٢
ألف - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٢	٢
باء - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاحاطة علما بها	٣	٢
الثاني- أعمال اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة	٤ - ٧	٤
ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٤	٤
بـاء - نشاطات أخرى	٥	٤
جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ...	٦ - ٧	٤
الثالث- الدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ..	٨ - ٦٤	٥
ألف - الحضور وتنظيم الأعمال	٨ - ١٧	٥
بـاء - جدول الأعمال	١٨	٦
جيم - وقائع الجلسات	١٩ - ٦٤	٧
الرابع- القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة		١٥

المرفقـــات

المرفق الأول - تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا	٢٥
المرفق الثاني - قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة	٣١
المرفق الثالث - قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة	٣٣

مقدمـــــة

١- يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة الثالثة عشرة للجنة، وقد اعتمدته اللجنة فـــي جلستها الثالثة الختامية المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بصيغته التي عدّل بها أثناء المناقشات فـــي الجلسة الختاميـــة.

الفصـــل الأول
القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - قضايا مرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٢- في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، اعتمدت اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الرابعة عشرة مشروع القرار التالي وأوصت بإحالته الى المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنه:

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

اذ يستذكر قراره ٨١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة فـــي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[(١)]، وقراره ٥٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٦ بشأن الوضع المالـــي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظر في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٦١ (د-١٤)[(٢)] المؤرخ في ٥ نيســـان/ ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية،

واذ يلاحظ قلق أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأن اللجنة التي لم يمض علـــى انشائها أكثر من ثلاث عشرة سنة لم تتح لها الفرصة، نتيجة لانتقال مقرها عدة مرات، وللنمو الصفـــري المفروض على ميزانيات الامم المتحدة وللأزمة المالية التي تفاقمت في عام ١٩٨٦ ولا تزال مستمرة فـــي عام ١٩٨٧، للوصول الى القدرة الفنية اللازمة لكي يكون لها أثر رئيسي على التنمية في المنطقة،

يرجـو من الجمعية العامة أن تعترف بالوضع الخاص للاسكوا، وأن توصي الأمانة العامة بأن تمنـــح الاسكوا تخفيفا من القيود الحالية بما يمكنها من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينهـــا من أداء المهام المكلفة بها على الوجه الأكمل.

باء - قضايا مرفوعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاحاطة علما بها

٣- كما اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاجماع القرارات التالية[(٢)] في دورتهـــا الرابعة عشرة المعقودة في ٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧:

---

(١) بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ أعيـــد تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٢) للاطلاع على نصوص القرارات، انظر الفصل الرابع فيما يلي.

(أ) القرار ١٥٤ (د-١٤) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، الذي اعتمدت بموجبه التعديلات المقترحة على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،

(ب) القرار ١٥٥ (د-١٤) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر، وفيه تحثّ اللجنة المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية،

(ج) القرار ١٥٦ (د-١٤) برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، وفيه تطلب اللجنة الى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريرا الى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة،

(د) القرار ١٥٧ (د-١٤) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٩٠-١٩٩٥، وفيه تطلب الى الأمين العام التنفيذي عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الأجل أن تكون الأولويات متسقة مع السمات والخصائص المميزة للمنطقة،

(هـ) القرار ١٥٨ (د-١٤) عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين، وفيه قررت اللجنة عقد دوراتها في العادة كل سنتين في شهر نيسان/ابريل في موعد يتقرر باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة،

(و) القرار ١٥٩ (د-١٤) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية، وفيه تقرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون للرئيس حق افتتاح الجلسات والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء، على ان يكون حضور أغلبية الأعضاء ضروريا لاتخاذ القرارات،

(ز) القرار ١٦٠ (د-١٤) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، وفيه طلبت من الأمين العام التنفيذي ايلاء عناية خاصة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمخيمات الفلسطينية في لبنان مع الاستمرار في العمل بمضمون القرارات الصادرة عن اللجنة في دوراتها السابقة والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

(ح) القرار ١٦١ (د-١٤) الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية، وهذا القرار هو موضوع الفصل الأول، الفقرة ألف أعلاه،

(ط) القرار ١٦٢ (د-١٤) دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وفيه ترجو اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ ملاحظاتها في الاعتبار لدى اعتماده للدراسة المتعمقة.

الفصل الثاني
أعمال اللجنة منذ الدورة الثالثة عشرة

ألف- نشاطات الهيئات الفرعية

٤- اللجنة الفنية هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد عقدت اللجنة الفنية دورتها الخامسة في مقر الاسكوا ببغداد في الفترة من ٣١ آذار/مارس الى ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧. وترد خلاصة تقرير اللجنة الفنية في المرفق الأول لهذا التقرير.

باء- نشاطات أخرى

٥- يستعرض تقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1-3 وتصويباتها مختلف أنشطة الاسكوا خلال الفترة منذ الدورة الثالثة عشرة. كذلك تستعرض الوثائق E/ESCWA/14/9/Add.1-2 أنشطة اللجنة المدعومة بموارد من خارج الميزانية العادية للامم المتحدة.

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات

٦- اضطلعت الأمانة التنفيذية للجنة خلال عام ١٩٨٦ بكثير من الأنشطة المشتركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة. وشملت تلك الأنشطة منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية. ويرد وصف لهذه الأنشطة في تقرير الأمين العام التنفيذي ومذكراته المشار اليها في القسم باء أعلاه.

٧- ومنذ الدورة الثالثة عشرة للجنة أجري عدد كبير من الاتصالات مع المؤسسات الوطنية والدولية خارج منظومة الامم المتحدة ومن بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية الذي خاطبه الأمين العام التنفيذي خلال اجتماعه في الرياض في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧. كذلك تجدر الاشارة الى مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٧ والاتفاق الموقع مع البنك الاسلامي للتنمية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٧، وكلاهما لأغراض التعاون. كذلك تم خلال الفترة المستعرضة بحث التعاون في مباحثات عالية المستوى مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الخليج العربي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل العربية، وصندوق النقد العربي.

الفصـــل الثالـــث

الدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

٨- عقدت الدورة الرابعة عشرة للاسكوا اجتماعها على المستوى الوزاري في مقرها ببغـــداد (الجمهورية العراقية) في الفترة من ٤ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وشلمت أعمالها عقد ثلاث جلسات.

٩- حضر الدورة مندوبون[(١)] عن أعضاء اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، والامارات العربيـــة المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ومنظمـــة التحرير الفلسطينية، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والجمهورية العربية اليمنية، واليمن الديمقراطية.

١٠- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيـــا شاركت في أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة بصفة مراقب كل من الدول التالية الأعضاء في الامـــم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، من غير الأعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة، اندونيسيا، جمهورية المانيا الاتحادية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانيـــة، جيبوتي، رومانيا، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

١١- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولـي للمواصلات السلكية واللاسلكية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الاغذية العالمي، برنامج الامـــم المتحدة للبيئة، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحـــدة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة العمل الدوليـــة.

١٢- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكوميـــة التالية: الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الهندسية، الاتحاد العربي للناقليـــن البحريين، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، صندوق النقد العربي، المعهد العربـــي للتخطيط، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهـــاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للمواصفـــات والمقاييس، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، منظمة العمل العربية.

١٣- كما شارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعيـــة العراقية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة E/ESCWA/14/INF.3/Rev.2.

١٤- وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثل عن مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA).

انتخاب أعضاء المكتب

١٥- انتخبت اللجنة بالاجماع في جلستها الاولى المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ معالي هشام حسن توفيق (العراق) رئيسا للدورة الرابعة عشرة، ومعالي علي أحمد الأنصاري (قطر) وسعادة قاسم محمد المقداد (الجمهورية العربية السورية) نائبين للرئيس وسعادة سيد قاسم المصري (مصر) مقررا للدورة.

وثائق التفويض

١٦- عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط.

تنظيم الأعمال

١٧- في جلستها الاولى المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ اعتمدت اللجنة لتنظيم أعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ESCWA/14/2/Rev.1 مع تعديلات اقترحها أعضاء الوفود.

باء- جدول الأعمال

١٨- أقرت اللجنة في جلستها الاولى مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/1 على النحو التالي[(١)]:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- إقرار جدول الاعمال

٤- تنظيم الاعمال

---

(١) الوثيقة E/ESCWA/14/1/Rev.1.

٥- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الاسكوا للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة عشرة للجنة

٦- تقرير الأمين العام التنفيذى عن نشاطات اللجنة

٧- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية بما في ذلك:

(أ) مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥
(ب) قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية:

'١' التشاور الاقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية؛
'٢' عقد الامم المتحدة للمعوقين.

٨- الوضع المالي للجنة

٩- قضايا او مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠))
(الأثر الاقتصادي لعودة المغتربين على البلدان المصدرة للايدى العاملة: دراسات حالة عن مصر والاردن والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية)

١٠- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الاجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

١١- مسائل اخرى

١٢- مناقشة واعتماد تقرير الدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

جيم - وقائع الجلسات

١٩- افتتح الدورة معالي طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء بالجمهورية العراقية بكلمة رحب فيها بالمشاركين وأعرب عن تمنياته بالنجاح لأعمال الدورة، وعن ثقته في أن مناقشات الاجتماع ستسهم في توجيه برامج اللجنة نحو تحقيق تنمية عربية متوازنة مستقلة تستند الى القدرات الذاتية العربية الجماعية.

٢٠- وأشار الى المشاكل المالية الملحة والعاجلة التي تعاني منها الامم المتحدة والمنظمات والأجهزة التابعة لها، ودعا الى اتخاذ تدابير من شأنها تحسين الأداء وتوجيه البرامج بما يؤدي الى زيادة فعاليتها.

٢١- وأكد دعم العراق للدور الذي تضطلع به الامم المتحدة وتصميمه على العمل من أجل تعزيز المؤسسات الدولية، ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بهدف تمكينها من تحقيق أهدافها الانسانية النبيلة.

٢٢- وتحدث عن تدهور الحالة السياسية والاقتصادية العالمية وتعاظم الأخطار والتحديات في العالم. وأكّد أن التوصل الى حلول حقيقية دائمة لمشاكل الاقتصاد العالمي يتطلب تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنفيذ المبادىء والقواعد الخاصة بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وانجاز أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، وتطبيق القرارات التي صدرت عن الامم المتحدة بشأن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

٢٣- وأشار الى الحرب العراقية الايرانية، وذكر ان استمرار هذه الحرب، بالاضافة الى قيام الكيان الصهيوني بدور تخريبي في المنطقة والى تدهور البيئة الاقتصادية الدولية، تشكل جميعها عوائق كبيرة أمام اضطلاع اللجنة بمهامها السامية التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب تضافر الجهود الخيّرة من أجل التغلب على جميع العراقيل بما يمكّن اللجنة من القيام بواجبها وتنفيذ برامج عملها.

٢٤- وتحدث رئيس الدورة الثالثة عشرة للجنة فرحب بالحاضرين وأعرب عن أمله في أن تحقق الدورة الرابعة عشرة للجنة الطموحات المشتركة بين أعضائها.

٢٥- واستعرض الوضع الاقتصادي العالمي والاقليمي، وأعرب عن القلق إزاء تزايد تآكل النزعة التعددية الأطراف والاستعاضة عنها بترتيبات ثنائية ذات نهج ضيق.

٢٦- وأكد على الحاجة الى اتباع نهج عالمي جديد من أجل حل الأزمة الاقتصادية الحالية، والى تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والمصلحة المتبادلة بقصد النهوض بأهداف النمو والتنمية بما يحقق حياة أفضل للأجيال القادمة.

٢٧- وأشار الى الانجازات العديدة التي حققتها اللجنة خلال الفترة الواقعة بين الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة، وأعرب عن تقديره لاهتمام اللجنة بالشؤون الاجتماعية الانمائية تعبيرا عن أهمية التنمية الاجتماعية التي تمثل بالفعل الوجه الآخر للتنمية الاقتصادية.

٢٨- وتليت رسالة الأمين العام للامم المتحدة التي تحدث فيها عن الحالة الاقتصادية العالمية، وذكر أن الظروف لا تزال صعبة خصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي اضطرت غالبيتها الى اتخاذ تدابير كانت شديدة الوطأة على مستويات الاستثمار، كما كانت لها آثار سيئة على رفاه شعوب تلك البلدان.

٢٩- وأشار الى أن انخفاض عائدات النفط، علاوة على انخفاض قيمة الدولار، قد حدا ببلدان منطقة الاسكوا الى تخفيض الانفاق الحكومي؛ الأمر الذي أدى الى زيادة حدة الظروف الانكماشية السائدة في المنطقة.

٣٠- وقال ان الامم المتحدة قد شهدت، ايضا، أزمة مالية حادة في عام ١٩٨٦، وأنه كان لا بد من اتخاذ تدابير تقشفية لمواجهة مشكلات السيولة التي نتجت عن تلك الأزمة. وأشار الى ان هذه التدابير قد تركت انعكاساتها على جميع كيانات الامم المتحدة بما فيها الاسكوا.

٣١- وذكر أنه مما يدعو للتفاؤل أن الدورة الحادية والأربعين للامم المتحدة قد اتخذت قرارا بتعديل اجراءات الميزنة وبإدخال اصلاحات ادارية في المنظمة، وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه التدابير الى تحقيق الاستقرار المالي للمنظمة.

٣٢- وقال ان التصدي لتحديات المستقبل يتطلب ايجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها منطقة الشرق الاوسط. وأشار الى ان توقف الجهود السلمية يشجع التطرف ويهدد بتكرار أعمال العنف على نطاق أوسع. وأكد على ضرورة التوصل الى وسيلة لبدء المفاوضات باشتراك جميع الأطراف المعنية، وذكر أنه يقوم، في هذا الصدد، بجهد خاص من أجل الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط.

٣٣- وأشار الى الحرب الدائرة بين ايران والعراق منذ أمد طويل وقال ان هذه الحرب قد سببت كثيرا من المعاناة وتعتبر مصدرا لتوترات خطيرة في المنطقة. وذكر ان الامم المتحدة قد تمكنت، الى حد ما، من تخفيف بعض الجوانب البشعة لهذا النزاع، ولكنها لم تتوصل، حتى الان، الى الوسائل الكفيلة بإنهاء هذه الحرب.

٣٤- وأعرب في نهاية كلمته عن ايمانه بأن اللجنة ستتمكن، بالدعم القوي الذي تقدمه الدول الأعضاء، من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه المنطقة.

٣٥- وألقى الأمين العام التنفيذي كلمة رحّب فيها بالحاضرين وأشاد بدعم الحكومة العراقية والشعب العراقي الأبيّ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣٦- وذكر ان اقتصادات منطقة غربي آسيا ما زالت تعاني من التأثيرات الناجمة عن تفاعل مجموعة من العوامل الاستثنائية والحادة في المجالين السياسي والاقتصادي، وأهمها انخفاض أسعار النفط الذي انعكس سلبيا على النشاط الاقتصادي وعلى معدلات التنمية في معظم بلدان المنطقة. وأضاف أنه لا يمكن إغفال ما للظروف السياسية المدمرة التي تهيمن على المنطقة من تأثيرات خطيرة وبعيدة الغور لا على امكانيات التنمية والبناء الاجتماعي فحسب، بل وأيضا على أمن الشعوب ومصائرها. وأعرب عن تقديره لمحاولات السلام الصادقة التي تصدر في العراق وفي فلسطين المحتلة ولبنان.

٣٧- وقال ان أقطار المنطقة قد قامت، في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة، بجهود دؤوبة للخروج من حالة الكساد الاقتصادي، واتخذت مجموعة من الاجراءات لمواجهة تلك الحالة والتغلب على آثارها. وأشار الى أن معظم دول المنطقة قد واصلت انتهاج سياسات ترشيد الانفاق العام بتقليص بعض بنود الانفاق الجاري والتركيز في مجال الاستثمار على المشاريع ذات الأولوية العالية في خططها الانمائية. كما أشار الى أن الدول المنتجة للنفط في المنطقة استطاعت، بالتعاون مع غيرها من الأقطار المصدرة للنفط، تثبيت أسعار النفط وايقاف الانهيار الذي شهدته في نهاية عام ١٩٨٥ وفي النصف الأول من عام ١٩٨٦. وذكر أن معظم أقطار المنطقة تسعى، في نطاق استراتيجيتها، الى تطوير الموارد المحلية وتحسين استخدامها، كما تسعى الى استخدام طاقاتها الكامنة وتحرير امكانياتها في ظل ظروف صعبة.

٣٨- وذكر أن منظمة الاسكوا قد واكبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في المنطقة وأنه يسعى الى زيادة فعالية عمل اللجنة بهدف استغلال طاقاتها وقدراتها كاملة وتطوير اللجنة كي تقوم بدورها كمركز انمائي اقليمي في منظمة الامم المتحدة. وأشار الى انه قد قام بالعديد من الزيارات للتشاور مع الجهات المعنية بخصوص تطوير أعمال الاسكوا.

٣٩- وأضاف الأمين العام التنفيذي انه قد اقترح التركيز على عدد محدود من البرامج والاختصاصات ذات الأولويات التي تتناسب مع الامكانات والموارد المتاحة وذلك بهدف زيادة فعالية اللجنة. وقال انه يمكن تجميع هذه الأولويات المختارة في عدد محدد من المحاور الأساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها ليشمل العديد من الاختصاصات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في معالجة هذه المحاور ولتوفير النظرة الشاملة لقضايا محددة والاستفادة من الميزة النسبية للاسكوا كمؤسسة تشمل نشاطاتها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

٤٠- وأشار الى أن التحضير للخطة متوسطة الأجل يتزامن مع الأزمة التي تعاني منها الامم المتحدة، ومن ثم فان اللجنة قد عكفت على مضاعفة جهودها لزيادة الموارد المتاحة من خارج الميزانية العادية، وذلك من خلال الاتصالات التي قام بها وزملاؤه في البلدان الأعضاء والدول المموّلة للاسكوا من خارج المنطقة. وأعرب عن شكره لحكومات الدول التي أبدت تفهما ودعما لنشاطات الاسكوا.

٤١- وقال ان الاسكوا قد قامت، منذ الاجتماع الأخير للجنة، بمضاعفة جهودها في سبيل تطوير علاقاتها مع المنظمات والصناديق الاقليمية والعربية وتوسيع مجالات العمل والتنسيق معها. وأضاف أنه قد تم أيضا تعزيز علاقات الاسكوا مع عدد من المنظمات والمؤسسات العربية والاسلامية العاملة في حقل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال عقد اتفاقيات تعاون أو تبادل مذكرات تفاهم.

٤٢- وذكر ان الامم المتحدة لا تزال تمر بفترة عصيبة وأن التدابير والاجراءات التي طبقها الأمين العام للامم المتحدة منذ عام، والتي تشمل تجميد التعيينات، لا تزال سارية المفعول وكان لها انعكاسات سلبية على أعمال اللجنة ونشاطاتها. وأعلن تأييده الكامل للجهد الاصلاحي الذاتي الذي تقوم به الامم

المتحدة. وأعرب عن الأمل في أن ينتج عن هذه الجهود ما يعزز جهود الامم المتحدة التنموية ويدعم مؤسساتها وأجهزتها المختصة لتلتقي هذه الجهود وتتضافر مع الجهود الخيّرة للدول الأعضاء.

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٣- أوضح الأمين العام التنفيذي للاجتماع الوزاري أن اللجنة الفنية قد اطّلعت على نشاطات الاسكوا خلال عام ١٩٨٦ من خلال الوثائق التالية وتنقيحاتها: E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) و Corr.1 و Add.1 و (Part II) و Corr.1 و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Add.2-3 و Add.3/Corr.1.

٤٤- وذكر ان هذه الوثائق تبرز الأنشطة الفنية التي اضطلعت بها اللجنة في السنة الماضية في اطار كل برنامج وفق برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛ كما تبرز نشاطات المساعدة الفنية التي قدمتها الاسكوا للدول الأعضاء.

٤٥- وأوضح أنه تم انجاز ٣٧ من أصل ٤٣ ناتجا مبرمجا لعام ١٩٨٦ كما تم احراز تقدم كبير في ٦١ ناتجا. وبذلك تكون اللجنة قد أنجزت حوالي ٤٠ في المائة من برنامجها للعامين ١٩٨٦-١٩٨٧ بالرغم من استمرار المعدل المرتفع للشواغر في الشعب الفنية.

٤٦- وأشار الى أنه نظرا لارتفاع معدل الشواغر الذي يفوق ثلث الوظائف الفنية، واستمرار تجميد التعيينات بسبب الأزمة المالية فقد وافقت اللجنة الفنية على اقتراح الأمانة التنفيذية باجراء بعض التعديلات على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ لا تتجاوز ١٨ في المائة من مجموع النواتج.

٤٧- وقد وافقت اللجنة على تقرير الأمين العام التنفيذي في اطار إقرارها لتقرير اللجنة الفنية (انظر الفقرة التالية).

٢- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية (البند ٧ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/14/5/Rev.1 و E/ESCWA/C.1/14/12/Rev.1)

٤٨- ناقشت الدورة تقرير اللجنة الفنية وتمت الموافقة عليه بعد إدخال بعض التعديلات التي اقترحها أعضاء الوفود (انظر خلاصة التقرير في المرفق الأول).

(أ) مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، الاطار العام والأولويات
(E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1)

٤٩- في اطار مناقشة الدورة لتقرير اللجنة الفنية اعتمد مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة الفنية بخصوص الاطار العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مع تعديل الفقرة ٢ من منطوق القرار (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٥٧ (د-١٤)).

٥٠- وطلبت الدورة من الأمين العام التنفيذي إرسال مذكرة الى الدول الأعضاء يطلب فيها ملاحظاتها على الخطة متوسطة الأجل طبقا للقرار المذكور.

(ب) قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية

'١' التشاور الأقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية (E/ESCWA/14/7)؛

'٢' عقد الأمم المتحدة للمعوقين (E/ESCWA/14/8 وCorr.1).

٥١- قدم الأمين العام التنفيذي عرضا موجزا للوثائق المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال وذكر ان اللجنة الفنية قد اعتمدت الشق الأول من الوثيقة الخاصة بالتشاور الأقاليمي، وطلبت من الأمانة التنفيذية للاسكوا اعادة النظر في الدراسة وملخصها المرفق بالوثيقة E/ESCWA/14/7. أما بالنسبة للوثيقة الخاصة بعقد الامم المتحدة للمعوقين E/ESCWA/14/8 وCorr.1 فقد أشار الأمين العام التنفيذي الى أنها تتضمن الأنشطة التي قامت بها مختلف منظمات الامم المتحدة على الصعيدين الدولي والاقليمي والتي أدت الى معالجة قضية المعوقين في مشروع برنامج عمل اللجنة لعامي ١٩٨٨-١٩٨٩ وفي مشروع الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥.

٥٢- ووافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة التنفيذية بإرسال الدراسة المذكورة أعلاه الى أعضاء الاسكوا لإبداء آرائهم ومقترحاتهم قبل عرضها على اجتماع التشاور الأقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية. كما وافقت اللجنة على الوثيقتين الخاصتين بعقد الامم المتحدة للمعوقين E/ESCWA/14/8 وCorr.1 دون إبداء أية ملاحظات.

٣- الوضع المالي للجنة (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/14/9 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2)

٥٣- استعرض الأمين العام التنفيذي الوضع المالي للجنة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية العادية للجنة والموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية وحساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا.

٥٤- وقد أحاطت اللجنة علما بما استعرضه الأمين العام التنفيذي دون إبداء أية ملاحظات.

٤- قضايا أومشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩(د-١٠)): (الأثر الاقتصادي لعودة المغتربين على البلدان المصدرة للأيدي العاملة: دراسات حالة عن مصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية:

(البند ٩ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/10)

٥٥- قدم الأمين العام التنفيذي ملخصا للدراسة المعنونة «أثر عودة العمالة المهاجرة: دراسة استطلاعية بالنسبة الى بعض الدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا»؛ وذكر ان الهدف من عرض هذا الملخص هو المناقشة والحوار والاستئناس بالآراء فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

٥٦- وقد أشاد بعض المندوبين بالدراسة وبالجهد الذي بذل في اعدادها وتناولوا بعض جوانبها بالتفصيل. وقد أثيرت بعض الملاحظات التي تتعلق بمنهج العمل ومصادر المعلومات وعمومية التوصيات. وأشير الى ان هناك مغالاة في بعض التقديرات الخاصة بالعمالة العائدة والى ان الدراسة لم تتناول الآثار الايجابية بشكل محدد.

٥٧- وذكر مندوب العراق ان القرار الخاص بتخفيض الحد الأقصى المسموح بتحويله الى الخارج من أجور الوافدين العاملين بالقطاع الخاص في العراق هو اجراء تنظيمي ويقتصر على القطاع الهامشي أي العمالة السائبة فقط، ولا يشمل العاملين في الدولة وفي القطاع الاشتراكي والعاملين بعقود في القطاع الخاص (الخاضعين للضمان).

٥٨- وأوصت اللجنة بأن توافي الدول الأمانة التنفيذية بأية ملاحظات قد تكون لديها حول هذه الدراسة حتى تأخذها في الاعتبار عند إعادة تنقيحها.

٥- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٠ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/11)

٥٩- بيّن الأمين العام التنفيذي للأعضاء أن الموضوعات المطروحة في إطار هذا البند تشكل جزءا من العملية المستمرة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وان المجلس الاقتصادي والاجتماعي شكل لجنة خاصة لإجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وانه قد طلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إبداء وجهة نظرها حول موضوعات ثلاثة هي: (١) تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للإسكوا وترشيده والتعليق على القنوات التي تنتقل بواسطتها توصيات اللجنة؛ (٢) فترات انعقاد اجتماعات الاجهزة الحكومية الدولية؛ (٣) خبرة اللجان الاقليمية منذ عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن اللامركزية.

٦٠- وقد اعتمدت الدورة مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع (انظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦٢ (د-١٤)).

٦- مسائل أخرى (البند ١١ من جدول الأعمال)

٦١- في إطار هذا البند تم بحث مشروعي القرارين التاليين:

(أ) مشروع قرار حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

٦٢- تقدم وفد منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المشروع وقد طلب ممثل لبنان تسجيل تحفظ وفد بلاده على المشروع لكونه لا يحدد المسؤول عما جاء في الفقرة ٣ من الديباجة من حصار وتدمير وتجويع وتهجير لسكان المخيمات في لبنان وحتى لا تفسر الأمور على غير حقيقتها ولأنه ليس لديه اي معلومات رسمية عن الوضع.

٦٣- وأكد رئيس الوفد السوري على موافقة وفده على القرار مع إدخال تعديل على نفس الفقرة بحيث يضاف اليها عبارة «مع تقديرها للجهود المبذولة لإعادة الأمن والاستقرار في تلك المخيمات». مع تأكيده على ان بلاده مع كل قرار وعلى كافة المستويات لصالح الشعب العربي الفلسطيني إذا كانت هذه القرارات تخدم قضية الشعب الفلسطيني في التحرر والعودة.

٦٤- وبعد المناقشة تم اعتماد مشروع القرار دون أي تعديل (أنظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦٠ (د-١٤)).

(ب) مشروع قرار بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية

٦٥- تم اعتماد مشروع القرار المذكور أعلاه (أنظر نص القرار في الفصل الرابع، القرار رقم ١٦١ (د-١٤)).

٧- بيانات المراقبين

٦٦- أدلى ببيانات أمام الدورة ممثلو الدول والمنظمات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المانيا الاتحادية، بلغاريا، بولندا، تركيا، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، يوغوسلافيا، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الطيران المدني الدولية، مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA).

الفصل الرابع
القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

١٥٤ (د-١٤) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بالتغيرات المقترح إدخالها على برنامج العمل وأولوياته خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما هو وارد في تقرير الأمين العام التنفيذي[١] حول متابعة قرار اللجنة المرقم ١٤٢(د-١٣)،

واذ تلاحظ الأزمة المالية التي تمر بها منظومة الامم المتحدة وتاثيرها على برامج اللجنة وحسن ادائها،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛

٢- تعتمد بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترحة على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما تضمنه تقرير الأمين العام التنفيذي[١].

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٥ (د-١٤) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر[*]

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر[٢]،

(*) أقرت اللجنة الفنية مشروع القرار في جلستها الثالثة المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

(١) الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/4(Part I)/Add.1.

(٢) E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) و Add.1.

واذ تستذكر ان برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر قد وضع لمساعدة أعضاء اللجنة للحصول، من خلال المسوح الأسرية، على تدفق مستمر من المعلومات الاحصائية اللازمة لإعداد وإقرار الخطط والسياسات الانمائية ولتنمية القدرات الوطنية لديها للقيام بتلك المسوح،

واذ تشير الى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية(٣) والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسوح الأسر الاقليمي RAB/80/009 والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية استمرار فترة عمل المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١،

واذ تشير ايضا الى مشاركة اللجنة في مدخلات المشروع الاقليمي وخططها المستقبلية لزيادة دعمها للمشروع في ضوء الميزانية المقترحة في الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٧،

واذ تشكر برنامج الامم المتحدة الانمائي على اهتمامه ببرنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر ومساهمته في تمويل المشروع الاقليمي،

واذ تلاحظ ان عددا من الأعضاء التي أعدت برامج مفصلة لمسوح أسرية لم تتمكن بعد من تحقيق الاعتماد الذاتي بسبب عدم توفر الموارد الفنية والمالية والمعوقات التي أشار اليها تقرير الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع،

واذ تلاحظ ايضا أن انجاز المسوح الأسرية في المشاريع القطرية يعتمد الى حد بعيد على الخدمات الفنية التي يقدمها المشروع الاقليمي،

١- تؤكد على أهمية استمرارية المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١، وتحث برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاستمرار في المساهمة والتمويل في المشروع بما لا يقل عن مستوى المساهمة الحالية. كما تطلب الى منظمة العمل الدولية تعيين مستشار اقليمي ضمن اطار هذا المشروع؛

٢- تحث المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

---

(٣) E/ESCWA/C.1/14/6/Add.1.

١٥٦ (د-١٤) برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ و١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

واذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ المقترح من قبل الأمانة التنفيذية[٤]،

واذ تأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة وتأثيرها على البرنامج،

١- تقر بناء على توصيات اللجنة الفنية، برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩[٤] آخذة بعين الاعتبار الموارد المحددة المتاحة ولوائح الامم المتحدة البرامجية المعمول بها؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريرا الى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٧ (د-١٤) الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة، وخاصة احكامه المتعلقة بدور اللجان الاقليمية في تطوير التنسيق على الصعيد الاقليمي وبمهام ومسؤوليات هذه اللجان في عملية تخطيط واستعراض البرامج،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ٣٣٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تخطيط البرامج، وخاصة الفرع (ألف) من هذا القرار؛

---

(٤) E/ESCWA/C.1/14/8 و Corr1-2.

واذ تأخذ في اعتبارها التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥[٥]،

١- تؤكد الحاجة الى ضمان ان تعكس الخطة أولويات التنمية لاعضاء اللجنة ومتطلباتها بشكل كامل ومتناسق على ضوء التطورات المستجدة في المنطقة وفي العالم؛

٢- تصادق في هذا السياق على الإطار العام والأولويات للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥[٦] على ضوء الأولويات المدرجة أدناه مع مراعاة ما قد يرد من ملاحظات من الاعضاء على الخطة المفصلة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي:

(أ) عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥: ان تكون الأولويات متسقة مع السمات والخصائص المتميزة للمنطقة وتكثيف الجهود على البرامج التي تعنى بقطاعي الزراعة والصناعة وعلى النشاطات المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والمعادن والطاقة الجديدة والمتجددة ، والعلم والتكنولوجيا، وبالتحديد التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات، والمعلوماتية، والتنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الادارية، التي تندرج ضمن الأولويات التي يمكن ان تراعيها اللجنة عند وضع وتنفيذ برامجها ضمن حدود الموارد المتاحة، والعمل على تحقيق الميزة النسبية للاسكوا كمؤسسة متعددة الاختصاصات وعلى زيادة فعاليتها في المنطقة كي تستطيع القيام بتجميع هذه الأولويات في عدد محدد من المحاور الاساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها؛

(ب) أن يقدم تقريرا للدورة السادسة للجنة الفنية حول تنفيذ هذه التوصيات.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٨ (د-١٤) عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها ١٥٣ (د-١٣) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦، الفقرة العاملة (١) عن إعداد دراسة حول امكانية تعديل الفقرة (أ) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تعقد الدورة

---

(٥) E/ESCWA/MTP/86/3.
(٦) E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 و Corr.1-2.

الوزارية مرة كل سنتين على ان تشمل هذه الدراسة بيان ما يترتب على هذا التعديل من نتائج بالنسبة لنشاطات اللجنة،

واذ تشير الى الاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة على ضوء هذا القرار على عقد الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ الجاري ليبدأ بعد ذلك نظام عقد الدورات مرة كل سنتين،

واذ تدرك أهمية التدابير الجديدة التي تنتهجها الامم المتحدة لرفع كفاءة الأداء الاداري والمالي للمنظمة والاقتصاد في الموارد المالية والحد من الانفاق بسبب الأزمة المالية الراهنة،

وحرصا منها على التزام العمل ضمن هذا الاطار من أجل تعزيز دورها الايجابي البنّاء الذي تطمح الوصول اليه في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

واقتناعا منها بأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين سيأتي متوافقا مع الفترة الزمنية التي يغطيها برنامج العمل والأولويات للجنة مما سيهيء الفرص الأفضل أمام الأمانة التنفيذية والأعضاء لمناقشة حصيلة برنامج عمل متكامل،

١- تقرر تعديل الفقرة (أ) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تُقرأ «دورة في العادة كل سنتين في شهر نيسان/ابريل - يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة»؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذي:

(أ) إعداد تقرير مفصل عن نشاطات وخطط وبرامج اللجنة بما في ذلك نشاطات هيئاتها الفرعية يرفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تعقد فيه دورة ليكون المجلس على اطلاع دائم على نشاطاتها؛

(ب) اطلاع رئيس الدورة الوزارية وأعضاء اللجنة على هذا التقرير قبل رفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاقتراح ما قد يرون من تعديل أو اضافة حسب الحاجة.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٥٩ (د-١٤) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تشير الى المادة ٣٦ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تنص على أن «يتكون النصاب القانوني من أغلبية أعضاء اللجنة»،

واذ تشير ايضا الى المادة ١٩ من النظام الداخلي للجنة التي تنص على أن «تسري أحكام هذا النظام على الهيئات الفرعية بقدر ما يكون ذلك مناسبا ما لم تقرر اللجنة غير ذلك»،

ورغبة منها في ضمان عقد اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية في أوقاتها المقررة بسهولة وكفاءة أسوة بما جرى عليه العرف في اللجان الاقليمية الاخرى وفي الأجهزة الرئيسية للامم المتحدة،

تقرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتاح الجلسات في اجتماعات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل على ان اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية أعضاء اللجنة».

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٦٠ (د-١٤) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر جميع القرارات الصادرة عن اللجنة في دوراتها السابقة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

واذ تشعر بقلق عميق ازاء التدهور المستمر والخطير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية والممارسات العنصرية،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان من حصار وتدمير وتجويع وتهجير للسكان،

تطلب الى الأمين العام التنفيذي الاستمرار بالعمل بمضمون تلك القرارات مع إيلاء عناية خاصة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمخيمات الفلسطينية في لبنان والعمل على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها على ضوء ما تتعرض له وسبل ايجاد الحلول الملائمة لها.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٦١ (د-١٤) الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛ والى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ و ٥٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٦؛ والى قرارات اللجنة ١٢٦(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، و ١٤٠(د-١٢) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥، و ١٤٤(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦، التي تتناول جميعها قضايا الموظفين والمسائل الادارية في الاسكوا، وهو موضوع ينطوي على أهمية كبيرة للجنة،

وإذ تسترعي الانتباه الى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منظمة حديثة العهد لم يمض على انشائها أكثر من ثلاث عشرة سنة، وانه نتيجة لانتقال مقرها عدة مرات وللنمو الصفري المفروض على ميزانيات الأمم المتحدة وللأزمة المالية التي تفاقمت في عام ١٩٨٦ ولا تزال مستمرة في عام ١٩٨٧، لم تتح للجنة الفرصة للوصول الى القدرة الفنية اللازمة لكي يكون لها أثر رئيسي على التنمية في المنطقة،

١- تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يرجو من الجمعية العامة أن تعترف بالوضع الخاص للإسكوا وأن توصي الأمانة العامة بأن تمنح الإسكوا تخفيفا من القيود الحالية بما يمكنها من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينها من اداء المهام المكلفة بها على الوجه الأكمل؛

٢- ترجو من الأمين العام التنفيذي أن يقوم بمتابعة هذه التوصيات وأن يفاتح الأمانة العامة بمقترحات محددة مدعومة بالمبررات بشأن الحاجة الى الحد من انطباق القيود المفروضة على ملء الشواغر وتخفيض الوظائف الثابتة فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حتى تصل هذه اللجنة الى الحد الأدنى من قدرتها الفنية من حيث الموارد البشرية.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٦٢ (د-١٤) دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهزة الحكومية الدولية للامم المتحدة العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ والى قرارات اللجنة ٦٩(د-٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٩

و٨٠(د-٧) المؤرخ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ و١٠٥(د-٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١ والتي تتعلق كلها بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة وبتحديد وتعزيز مهام اللجان الاقليمية في اطار إضفاء طابع اللامركزية على أداء البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المنظمة،

واذ تلاحظ التوصيات ٢ و٨ و٢٧ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الادارى والمالي للامم المتحدة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٦، وقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ والمتعلق بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، ومقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧، والتي تدعو جميعها الى تشكيل لجنة خاصة لتقوم باجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادى والاجتماعي،

وقد نظرت في الموضوع وأبدت الملاحظات المرفقة عليه،

ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى اعتماده للدراسة المتعمقة أن يأخذ ملاحظات اللجنة في الاعتبار.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧

مرفق القرار

دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة ووظائفها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يدعم الجهود المبذولة في عملية اصلاح منظومة الامم المتحدة وترشيد أجهزتها بهدف زيادة فعاليتها في خدمة الدول الاعضاء. وبناء على طلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعي وبغرض تضافر الجهود مع هذا المسعى، فقد تطرّق المجلس الوزاري في دورته الرابعة عشرة المنعقدة من ٤-٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، الى الموضوعات الثلاثة التالية وأبدى آراءه فيها كما هو محدد أدناه:

(أ) بموجب المقرر ١١٢/١٩٨٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب المجلس من جميع اجهزته الفرعية «ان تقدم الى اللجنة الخاصة، في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من اختتام دوراتها القادمة، آراءها

ومقترحاتها بشأن تحقيق الأهداف المتوخاه في التوصية ٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى فيما يتعلق بعملها وعمل آليتها الفرعية»(٧).

(ب) بموجب المقرر ذاته، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي: «أن يرجو من اللجنة الخاصة ان تنظر، في سياق الدراسة المتعمقة، في الاحكام ذات الصلة من التوصية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة»(٧).

(ج) الموضوع الثالث يتناول خبرة اللجان الاقليمية منذ عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣٢ بشأن اللامركزية لما له من علاقة وثيقة في العملية الجارية لاصلاح منظومة الأمم المتحدة.

(أ) التوصية ٨- الاجهزة الحكومية الدولية

بخصوص تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للاسكوا وترشيده، فإن المجلس الوزارى لا يرى داعياً للتغيير في الهيكل الحالي. فالجهاز الحكومي الدولي للإسكوا يتمثل فقط في الاجتماع الوزاري السنوي واجتماع اللجنة الفنية. وهذا الهيكل يلبي احتياجات الاسكوا الحالية، ويوفر هذان الجهازان التوجيه اللازم لعمل الامانة التنفيذية، التي يتفق دورها وهيكلها بصورة مباشرة مع برنامج العمل والاولويات الذى تحدده الدول الاعضاء.

وفيما يتعلق بقنوات انتقال التوصيات الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والى الجمعية العامة ولجانها، فإن المجلس يرى بأنها تعمل بصورة مرضية، على الأقل فيما يختص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن كثيرا ما يؤدي عرض قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على لجان الجمعية العامة الى استبعاد عناصر أساسية من التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلة في نطاق أعمال اللجنة الخامسة. إن مجلس الاسكوا يقترح تدعيم سلطة اللجان الاقليمية في اتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي الدولي وفي زيادة مشاركتها ،وبانتظام، في البرامج الرئيسية وعمليات تخطيط الميزانية للأمم المتحدة.

(ب) التوصية ٢- تواتر ومدد انعقاد اجتماعات الأجهزة الحكومية الدولية

لقد عالجت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذا الموضوع وقررت عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجنتها الفنية كل سنتين بدلا من كل سنة.

---

(٧) انظر تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الادارى والمالي للامم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والاربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49).

(ج) قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وموضوع اللامركزية

من الواضح ان تغييرات كبيرة قد حدثت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من الاقاليم التي تخدمها اللجان الاقليمية في السنوات العشر الاخيرة، وإن المجلس يرى أن هناك دلائل قوية على استمرار صحة وفعالية التدابير الخاصة باللامركزية والمتضمنة في القرار ١٩٧/٣٢. وفي منطقتنا فان برامج الاسكوا في تطور مستمر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء والظروف المتغيرة في المنطقة. ومن شأن طابع برنامج عمل الاسكوا الذي يجمع بصورة متزايدة بين التخصصات والقطاعات كما يتمثل في مشروع الخطة متوسطة الاجل للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ان يمكن اللجنة من ان تقوم بدور أوثق وأكثر تكاملا في التنمية الاقتصادية والتعاون في المنطقة. وتعمل الاسكوا كمثيلاتها من اللجان الاقليمية في تعاون يومي وثيق مع بلدان المنطقة. وقد أضفت عليها هذه الصلة الوثيقة على مر السنين معرفة فريدة ببلدانها، ومشاكلها، وأولوياتها. وأصبح للجنة رصيد من المعلومات والخبرات التي تمكنها من توفير المعونة السريعة والمناسبة لبلدان المنطقة.

في ضوء ماسبق فإن المجلس يؤكد على المبادئ التي يتضمنها القرار فيما يتعلق بالامكانات المتزايدة لعمل منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي.

كذلك يرى مجلس الاسكوا ان هناك ايضا ما يبرر دعم كل ما يجب أن يصاحب اية لامركزية ناجحة، اي التفويض المناسب للسلطات من المقر الى المراكز الاقليمية، مع ما يلزم من ضوابط، بما يمكنها من ادارة وتنظيم عملياتها وانشطتها الداعمة باكبر قدر من الكفاءة.

وقد اكدت الازمة المالية ان نسبة عالية لايمكن قبولها من موارد المنظمة ظلت، لسنوات عديدة، تنفق على ادارة خدمات الدعم. وتبين الخبرة في اللجنة ان ذلك يرجع جزئيا الى ان اللامركزية لم تسفر عن خلق نظم بيروقراطية رئيسية في المكاتب الجديدة بما يلازمها من تخفيض في الكوادر الادارية المركزية، بل اسفرت، بدلا من ذلك عن خلق نظم بيروقراطية موازية تتمثل وظيفتها الاساسية في ضبط وموازنة بعضها البعض.

ويرى المجلس ان هذه الحالة ليست ناتجة عن افراط في تفويض السلطات، بل على العكس، فهي ناتجة عن عدم كفاية او عدم اكتمال في تفويض هذه السلطات وعدم وضع الضوابط والاجراءات التي تكفل ممارستها بحكمة. لذلك فإننا نعتقد ايضا انه ما لم تبدأ الامم المتحدة في هذا العصر الذي يتميز باتساع نطاق الاتصالات، في العمل كمؤسسة عالمية بالفعل وتستفيد من التكنولوجيات التي تتيح للمنظمات التي تعمل على نطاق العالم اداء وظائفها بكفاءة، فانها لن تتمكن من تبسيط جهازها الاداري وتخفيض تكلفة عملياتها تخفيضا كبيرا دون ان تفقد السيطرة عليها.

المـــــرفق الأول

تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

(خلاصـــــــــة)

مقدمـــــة

عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية في الفترة من ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ الى ٢ نيسان/ابريـــــل ١٩٨٧ بمقر الاسكوا ببغداد وبعد الكلمة الافتتاحية للأمين العام التنفيذي تم انتخاب أعضاء المكتب علـــى النحو التالي. (انظر الفصل الثاني من الجزء الثاني من التقرير: تنظيم أعمال الدورة):

رئيس وفد العراق	رئيسا للدورة
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية	نائبا للرئيس
رئيس وفد مصر	مقررا

وتم اعتماد هذا التقرير في الجلسة الختامية يوم ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

الخلاصـــــة

١- نظرت اللجنة في بنود جدول الأعمال المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/1 وخرجت بالنتائج التالية:

البند ٦(أ) تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (E/ESCWA/C.1/14/4(Part I)) و Corr.1 و Add.1 و (Part II) و Corr.1 و Add.1 و E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Add.2-3 و Add.3/Corr.1)

٢- أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز خلال عام ١٩٨٦ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتيـــن ١٩٨٦-١٩٨٧، وأبدت ارتياحها لمعدل الأداء الذي تم تحقيقه رغم ارتفاع نسبة الشواغر. ووافقت علـــى التعديلات التي اقترح الأمين العام التنفيذي إدخالها على برنامج العمل. وأعربت عن تقديرها للجهود التـي بذلتها الأمانة التنفيذية في هذا الشأن، وأوصت بزيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الاقليمية وشبـــه الاقليمية لتفادي الازدواجية.

البند ٦(ب) متابعة قرارات اللجنة (E/ESCWA/C.1/14/5/Rev.1)

٣- أحاطت اللجنة علما بما قامت به الأمانة التنفيذية من اجراءات لمتابعة قرارات اللجنة وأوصـــت بمـــا يلـــي:

القرار ١٤٤(د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.4)

٤- اعادة تأكيد قرار الاسكوا ١٤٤ (د-١٣) المؤيد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي ٥٩/١٩٨٦ وتأييد الاجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر، والاستمرار في التأكيد على ضـــرورة استثناء الاسكوا من تجميد التعيينات، اذ لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات حيـــث ان الاسكوا لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذي يتعين ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكي يكون لهـــا تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1)

٥- الاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد الأعضاء والجهات المهتمة بما يصدر في هذا الشـــأن من دراسات ونشرات.

القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.6)

٦- نشر الأجزاء التفصيلية التي سبق إقرارها من الدراسة العامة في سلسلتين اقتصادية واجتماعية خلال عام ١٩٨٧.

القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الأقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8)

٧- اعتماد الشق الأول من الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/5/Add.8، وهو الشق الذي يمثل اطارا عاما لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية، واعادة النظر في الدراسة وملخصها الوارد في مرفق الوثيقة أعلاه، وتكليف الأمانة التنفيذية بتنقيح الدراسة بعد استطلاع رأى الدول الاعضاء بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان المستقبلة والمرسلة للعمالة في صورة موضوعية وعلمية ومتوازنة.

القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1)

٨- أحاطت اللجنة علما بالمفاوضات الجارية بين الأمانة التنفيذية والحكومة المضيفة، وأعربت عن أملها بأن تتوج هذه المفاوضات بتسهيل مهمة انتقال الأمانة التنفيذية الى المقر الجديد دون أن تتحمل الامم المتحدة أية نفقات تنجم عن هذا الانتقال ودون أن تتعرض أعمال الأمانة التنفيذية للتعطيل، وسوف يجري التشاور بين الحكومة المضيفة والأمانة التنفيذية بشأن انتقال المدرسة الدولية الى مقر مناسب جديد . مع توجيه الشكر والإعراب عن التقدير للحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة

القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1)

٩- الموافقة على تعديل الفقرة (f) من المادة (١) من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تعقد اللجنة دورتها في العادة كل سنتين بدلا من كل سنة في شهر نيسان/ابريل على أن يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة.

البند ٧: اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي (E/ESCWA/C.1/14/6 و Add.1)

١٠- وافقت اللجنة على جميع التوصيات التي أصدرتها الاجتماعات الحكومية التي نظمتها الاسكوا على الصعيد الاقليمي وهي:

(أ) الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي.

واتخذت بشأنها التوصيات التالية:

(أ) عقد اجتماع للخبراء بشأن شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وقد أعلن ممثل العراق استعداد بلاده لاستضافة الشبكة المذكورة.

(ب) الموافقة على مشروع القرار المقترح بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر؛

(ج) دعوة الاسكوا لمتابعة السعي لتأمين التمويل اللازم لإعداد كتيّب منهجي عن احصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة؛

(د) زيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية بشأن السلع الغذائية الملوثة إشعاعيا أو بغير ذلك لتلافي وصولها للمستهلك في دول المنطقة.

البند ٨: التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية (E/ESCWA/C.1/14/7)

١١- أحاطت اللجنة علما بالجهود والأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية والدولية، وأعربت عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا المجال، وأوصت بتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والعمل على استمراره.

البند ٩: مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (E/ESCWA/C.1/14/8 وCorr.1-2)

١٢- ناقشت اللجنة الوثيقة المقدمة بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، وأبدى عدد من الأعضاء ملاحظات ومقترحات تفصيلية بشأن بنود برنامج العمل. وقد أعرب الأمين العام التنفيذي عن تقديره لملاحظات الأعضاء ومقترحاتهم، وأشار الى ان الأمانة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود الموارد المتاحة لها. وقد أثنت اللجنة على الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات، وأقرت المشروع مع مراعاة الملاحظات التي أبداها الأعضاء.

١٣- وقد لاحظت اللجنة مع التقدير الدعم المؤسسي الذى قدمه برنامج الامم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة باللجنة خلال الفترة الماضية واخذت علما باتجاه برنامج الامم المتحدة للبيئة لالغاء الدعم المؤسسي لبرنامج البيئة باللجنة والذى يمثل جميع الموارد المتاحة لوحدة تنسيق البيئة في الوقت الذى تمر به منظومة الامم المتحدة بضائقة مالية لن تمكنها من توفير الدعم المؤسسي خلال الفترة القادمة، وأوصت الأمين العام التنفيذي بأن يسعى لتأكيد استمرار الدعم المؤسسي المقدم من برنامج الامم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة في اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩.

البند ١٠: مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1 و Corr.1-2)

١٤- اطلعت اللجنة على مشروع الاطار العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وأبدى أعضاء الوفود ملاحظات أولية عليها كما هو وارد في الجزء الثاني من هذا التقرير، ونوهوا بالجهود المبذولة في إعدادها وطالبوا بجعلها منسجمة مع الوضع الاقتصادي للمنطقة وقدرتها على التطور، مع مراعاة ما يلي:

(أ) أن تتناول المقدمة تحليلا موجزا للانجازات المحققة والامكانات الكامنة والجهود المبذولة من قبل الدول الاعضاء لاستثمارها، مع الإقرار بأن الواقع لم يصل الى مستوى الطموح حيث لا يزال للنفط الدور الاساسي في عملية التنمية في معظم دول المنطقة؛

(ب) أن تأخذ الخطة في الاعتبار تعزيز التكامل بينها وبين الخطط والبرامج القطرية من جانب وجعلها منسجمة مع تصورات التكامل الاقتصادي لدول المنطقة من جانب آخر؛

(ج) أن تؤكد على أهمية الظروف الاستثنائية التي تعيشها دول المنطقة وتأثيرها على العمل الاقتصادي وبرامج التنمية، وخاصة منها استمرار العدوان الاسرائيلي واحتلال الاراضي العربية وما يحدث في لبنان وكذلك أثر استمرار الحرب الايرانية العراقية.

١٥- وقررت اللجنة قبول الخطة من حيث المبدأ مع تقديمها للدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها وعلى كيفية تكاملها مع الخطط القطرية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

١٦- واعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥.

البند ١١: مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١٧- اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/L.1 باعتباره جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

البند ١٢: ما يستجد من أعمال

(أ) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

١٨- اعتمدت اللجنة مقترح الأمانة التنفيذية الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1 الذى يقضي ببدء المناقشات في الاجتماعات الحكومية بحضور عدد أقل من النصاب المقرر على أن يكون إكتمال النصاب لازماً لاتخاذ أى قرار.

(ب) دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة

١٩- أحاطت اللجنة علما بما ورد في وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة

الرمـــز	البنـــد	العنـــوان
E/ESCWA/14/1/Rev.1	٣	- جدول الأعمال
E/ESCWA/14/L.1/Add.1	٣	- جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ESCWA/14/2/Rev.1	٤	- تنظيم الأعمال مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/3/Rev.1	٥	- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحـــدة أو الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء فـــي اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الـدورة الرابعة عشرة للجنة مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/4	٦	- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطـــات اللجنة
E/ESCWA/14/5/Rev.1 E/ESCWA/C.1/14/12/Rev.1	٧	- تقريـر اللجنة الفنية عن أعمـال دورتهـــا الخامســـة
E/ESCWA/14/6/Rev.2 E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1	٧ (أ)	- مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مذكرة من الأمين العام التنفيذي
	٧ (ب)	- قضايا الرعاية الاجتماعية الانمائية
E/ESCWA/14/7		- (١) التشاور الاقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/8 and Corr.1		- (٢) عقد الامم المتحدة للمعوقيـن مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/9	٨	- الوضع المالي للجنة الميزانية البرنامجية العادية للجنة مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/9/Add.1 and Corr.1	٨	- الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/9/Add.2	٨	- حساب المساهمات المالية للنشاطـــات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعيـــة لغربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي

الرمـــز	البنـــد	العنـــوان
E/ESCWA/14/10	٩	- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلـــدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠))
		أثر عودة العمالة المهاجرة دراسة استطلاعية بالنسبة الى بعض الـــدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنـــة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/11	١٠	- دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الأجهـــزة الحكومية الدولية للامم المتحدة فـــي القطاعين الاقتصادي والاجتماعي مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/14/INF.1 and Corr.1	-	- معلومات للمشاركين
E/ESCWA/14/INF.2/Rev.1	-	- قائمة بالوثائق
E/ESCWA/14/INF.3/Rev.2	-	- قائمة بالمشتركين.

مشروع تذييل لدورة ١٤
مشروع ... الدورة ...

14/7-1
7-7

المرفق الثالث

قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها الثالثة عشرة

الرمز	العنوان
E/ESCWA/AGR/86/IG.1/3	التقرير الختامي للاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي (٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)
E/ESCWA/AGR/86/3	التحليل الاقتصادي للمشاريع الزراعية (دراسة حالة مشروع ٣٠ تموز/يوليو كمثال تطبيقي)
E/ESCWA/AGR/87/1	مراجعة وتقييم لاوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥
E/ESCWA/AGR/87/2	العوامل الحاكمة للزراعة العربية ودور التعاون العربي
E/ESCWA/DPD/87/3	مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، ١٩٨٦
E/ESCWA/DPD/86/14	أثر عودة العمالة المهاجرة، دراسة استطلاعية بالنسبة الى بعض الدول المصدرة للعمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/ECU/87/3	مشاكل النفايات الصلبة في غربي آسيا
E/ESCWA/HS/86/1	حالة المستوطنات البشرية في الكويت «ملامح قطرية»
E/ESCWA/HS/86/2	حالة المستوطنات البشرية في جمهورية مصرية العربية (ملامح قطرية)
E/ESCWA/HS/86/3	حالة المستوطنات البشرية في سلطنة عمان (ملامح قطرية)
E/ESCWA/HS/86/4	حالة المستوطنات البشرية في الجمهورية العربية السورية (ملامح قطرية)
E/ESCWA/NR/86/WG.1/18	التقرير النهائي لندوة استخدامات تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ذات القدرات الصغيرة في المناطق النائية والريفية في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/NR/86/IG.1/2	برامج الطاقة الجديدة والمتجددة في اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧
E/ESCWA/NR/86/IG.1/3	الانشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥

الرمز	العنوان
E/ESCWA/NR/86/10	ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الاسكان في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/NR/86/11	الانشطة الحالية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/SDP/86/2	اسقاطات السكان والقوى العاملة حسب العمر والنوع للجمهورية العربية السورية
E/ESCWA/SDP/86/4	مشاركة المرأة الريفية في التنمية، دراسة حالة بعض المشروعات الانتاجية في القرية المصرية
E/ESCWA/STAT/87/WG.1	اجتماع الخبراء حول مسوح الأسر واستخداماتها في مجال الحسابات القومية ١٧-١٨ آذار/مارس ١٩٨٧
E/ESCWA/STAT/87/IG.1/9	التقرير النهائي والتوصيات للاجتماع الثاني لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية لاعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربية آسيا ٢٥-٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧
E/ESCWA/STAT/87/1	برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال المسوح الاسرية «مشروع مسوح الاسر الاقليمي»
E/ESCWA/MTP/86/3	التقرير النهائي لاجتماع الشخصيات رفيعة المستوى حول الخطة متوسطة الاجل ١٩٩٠-١٩٩٥ ٢٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧
-------	الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد ٩، كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٦
-------	نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الرابع، ١٩٨٦
-------	المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصاية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٥-١٩٨٤، العدد التاسع، ١٩٨٦
-------	النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦
-------	احصاءات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح لأقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد السابع، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.